وثائق الأزهر خلال الثورة وآفاق الإصلاح الإسلامي

رضوان السيّد
الجامعة اللبنانية
rwafsayed@yahoo.com

الملخص

جاءت بيانات المؤسسة الدينية العريقة بمصر (مؤسسة الأزهر) بعد حِراك 25 يناير 2011، مُفاجئةً أوغير متوقّعة. فالمؤسسات الدينية السنية الأُخرى، إمّا صمتت أو أيّدت الاستمرار في «طاعة» النظام؛ بينما عمد الأزهر منذ بيانه الأول عن مستقبل نظام الحكم في مصر، إلى دعم قيام الدولة الدستورية الديمقراطية العصرية. وتتالت البيانات بعد ذلك: من بيان نبذ العنف، وإلى بيان دعم الحراكات التغييرية العربية، وإدانة النظام السوري لاستخدامه العنف ضد شعبه، فإلى بيان الحريات الأربع، وأخيراً البيان المتعلق بقضايا المرأة وحرياتها.

يقرأ الدكتور رضوان السيد في المقالة بيانات الأزهر، وطرائق صياغتها، ودلالاتها. ثم يقوم باستكشافٍ موجزٍ لإمكانيات الإصلاح الديني وسط تحديات صعود العنف باسم الإسلام، واستمرار عنف الأنظمة في بعض البلدان، والحرب الطائفية المشنونة على العرب، وعمليات تحويل المفاهيم الدينية وتحويرها طوال العقود الماضية. ويصل الباحث بعد تحليلٍ معمَّق إلى أنّ الإصلاح الديني يمكن أن يمتلك حظوظاً للنجاح رغم شراسة التحديات، إذا اقترن بإصلاحٍ سياسي، وأعمالٍ جادّةٍ من جانب شبان التغيير ودعاة الدولة المدنية الآخرين استمراراً في السعي لإنجاز أنظمة للحكم الصالح والرشيد.

لكنْ ما هي حظوظ الاقتران السالف الذكر إذا صحَّ التعبير؟ كاتب المقال يعتبر أنّ العقبات الثلاث التي واجهت التغيير العربي هي: مقاومة القوى القديمة والتي ما تزال مستمرة، وظهور الإسلامَين السياسي والجهادي، والتدخل الخارجي الإيراني والتركي. وهذا يعني أنّ المناعة الموجودة والتي يمكن أن تُكتَسَب ينبغي أن تكون مزيجاً من قوة الدولة، ومن قوة المؤسسة الدينية، ومن النهوض الثقافي والديني. أما بالنسبة للعامل الأول (= قوة الدولة)؛ فإنها تظهر بأشكال مختلفة أبرزها ما جرى في تونس ومصر. لكنه ليس كافياً ليشكّل ظاهرة

إنما المأمول أن يحدث ذلك قريباً. في حين تظل المؤسسة الدينية، ويظلُّ النهوض عاملَين أساسيين في مكافحة التشدّد والتطرّف، وفي إعادة السكينة للدين، وتصحيح المفاهيم. وفي هذا الصدد تظل بيانات الأزهر الجريئة والمستنيرة دليلاً على الحيوية المتجدّدة في المؤسسة الدينية، والتي يمكن بالفعل أن تشكّل فارقاً في المدى المتوسط.

كلمات مفاتيح: الأزهر؛ المؤسّسات الدينية؛ الإصلاح الديني؛ نهج التجديد والتأويل؛ فتح التقليد؛ الدولة المدنية والإسلام.

Abstract

Azhar Documents during the revolution and the horizons of Islamic Reform

Ridwan al-Sayyid

The declarations by al-Azhar, the most prestigious religious institution in Egypt, following the mobilizations of January 25, 2011, have been surprising or unexpected. In fact, other religious Sunnite institutions have remained silent or have endorsed the «obedience» of the regime. Meanwhile, since its first public statement with regard to the future of governance in Egypt, al-Azhar has intentionally supported the establishment of a constitutional, democratic and modern state. Other declarations have followed in order to support mobilizations advocating for change in the Arab world, to condemn the recourse to violence by the Syrian regime, and to promote the declaration on the four fundamental freedoms and finally the declaration in respect to women's rights and freedom.

Dr. Ridwan al-Sayyid presents a reading of the documents of al-Azhar, the way they are presented and drafted, and their connotations. He then briefly explores the possibilities of religious reform against the backdrop of challenges posed by the emergence of violence in the name of Islam, the protracted violence used by some regimes in the region, and the ongoing sectarian violence against the Arabs as well as the transformation and distortion of religious concepts during the last decades. He argues that religious reform has the potential to succeed despite such challenges if it is coupled with political reform in addition to the efforts of young people striving for change and the establishment of a civil state in pursuit of a good governance regime.

Yet what are the chances of the connection between religious and political reforms? Al-Sayyid considers that three obstacles have hindered change in the Arab world: the resistance of the old regimes that are still in place, the emergence of political and jihadi Islam, and Turkish and Iranian interference. Accordingly, immunity should be reinforced by a combination of state strength, already available in Egypt and Tunisia in different ways, the strength of religious institutions necessary for fighting radicalism and extremism, the clarification of concepts, and the return of tranquility to the religion. In this vein, the daring and enlightened al-Azhar declarations attest to the ability of the religious institution to renew itself and play a crucial role in the near future.

Key Words: Azhar; religious institutions; Islamic reform; policy for renewal and hermeneutics; reopening the door of ijtihad; civil government and Islam.

المقدّمة

دفع حِراك شبان 25 يناير 2011 بميدان التحرير إلى حيويةٍ زاخرةٍ وكبرى بداخل مصر، وفي سائر أنحاء العالم العربي. وقد دخلت المؤسسة الدينية العريقة بمصر، مؤسسة الأزهر، على الأفق الذي فتحه الحِراك وعلى فعالياته. وما كان دخولُها دخولَ الفاعل السياسي، بل الفاعل الوطني والعربي والثقافي والديني. وانطلقت من أربعة ثوابت ما فارقتها: ثابت الدولة الوطنية المصرية العريقة والجامعة والباقية. وثابت السِلْم والبقاء تحت سقف العُرف الوطني والقانون. وثابت إرادة التطوير والتجديد والحكم الرشيد بما يخدم نضالات الشعب المِصري، والشعوب العربية الأُخرى. وثابت الوسطية والاعتدال الإسلامي في مواجهة تيارات التطرف والتشدد، واصطناع التفرقة أو العنف أو الانكماش. وفي الشهور الأولى لحركة التغيير المِصرية، عمد الأزهر إلى إنشاء «بيت العائلة المِصرية» لتجاوُز ما يمكن أن يحدث ويسيء إلى الوحدة الوطنية. ثم انصرف الأزهر إلى إصدار البيانات والوثائق الرامية إلى بلورة إجماعاتٍ وطنية من ضمن الثوابت الأربعة. وهذه «الإجماعات» ما كانت صِيَغُ التوصل إليها القصْدَ الإرشادي وحسْب؛ بل كانت طرائقُ الصياغة مجالاً لاستحداث أجواء وطنيةعامة وتوافقية. إذ كان يجتمعُ عليها وبدعوةٍ من شيخ الأزهر، عشرات المثقفين المصريين من سائر الاتجاهات، إضافةً إلى علماء الأزهر القائمين على العملية كلّها. وبسبب هذا الروح التوافُقي العام، استطاعت بياناتُ الأزهر الجَماعية هذه أن تحقّق عدة أهدافٍ وطنيةٍ وعربيةٍ وإسلامية– كما أنها صمدت وسط التقلُّبات في المراحل الثلاث للأحداث بمصر: مرحلة الانطلاقة الشبابية التغييرية– ومرحلة صعود الإسلام السياسي– ومرحلة الثوران على الإخوان، واستعادة الزمام، ومكافحة التطرف والإرهاب(*). وهكذا فإنّ تلك البيانات تحولت بالفعل إلى «وثائق»، تظلُّ معْلمَاً من معالم الوطنية المصرية والعربية والإسلامية، ومعلماً من معالم الاستنارة وبُعْد النظر، والأُفُق الواسع. وأخيراً مَعْلَماً هادياً في طرائق مكافحة العنف والتطرف في قلب الدين ومن حوله.

(*) قارن عن الأزهر بعد الثورة، ناثان براون: الأزهر في حقبة ما بعد الثورة. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (سبتمبر، 2011)، والإسلام السياسي في مصر الثورة. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (أبريل، 2013).

أولاً: البيانات والإعلانات والوثائق(*):

أ. وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر (14 يونيو 2011):

بـدأ البيان باعتراف الجميع بدور الأزهر القيـادي في المجال الديني والوطني، ودوره الرائـد في بلورة الفكر الإسـلامي الوسـطي. وهو الفكر الـذي ينبغي انطلاقاً منـه تحديد طبيعة المرجعية الإسـلامية في عددٍ من القضايا الكلية المسـتخلَصة من النصوص الشـرعية القطعيـة الثبوت والدلالـة؛ بوصفها المعبِّرة عـن الفهم الصحيح للدين. وجاءت المحاور الأساسية على النحو التالي:

أولاً: دعم تأسـيس الدولة الوطنية الدسـتورية الديمقراطية الحديثة، التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. ويحدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قَدم المسـاواة، بحيث تكون سـلطة التشـريع فيها لنواب الشـعب؛ بما يتوافق مع المفهوم الإسلامي الصحيـح، حيث لم يعرف الإسـلام– لا في تشـريعاته ولاحضارتـه ولا تاريخه– ما يعـرف فـي الثقافات الأخـرى بالدولـة الدينية الكهنوتية التي تسـلطت علـى الناس، وعانـت منهـا البشـرية في بعض مراحـل التاريخ، بل تـرك للنـاس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسسات المحققة لمصالحهم، شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشـريعة الإسـلامية هي المصدر الأساسـي للتشـريع، وبما يضمن لأتبـاع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام إلى شرائعهم الدينية في قضايا الأحوال الشخصية.

ثانيـاً: اعتمـاد النظـام الديمقراطـي القائم علـى الانتخاب الحر المباشـر، الذي هـو الصيغـة العصريـة لتحقيـق مبادئ الشـورى الإسـلامية، بمـا يضمنه مـن تعددية ومـن تداول سـلمي للسـلطة، ومن تحديد للاختصاصـات ومراقبة للأداء ومحاسـبة للمسـؤولين أمام ممثلي الشعب، وتوخّي منافع الناس ومصالحهم العامة في جميع التشـريعات والقرارات، وإدارة شـؤون الدولة بالقانون– والقانـون وحده– وملاحقة الفساد وتحقيق الشفافية التامة وحرية الحصول على المعلومات وتداولها.

(*) أنظر دراسات عن الوثائق ودور الأزهر في؛ رضوان السيد: أزمنة التغيير، الدين والدولة والإسلام السياسي (2014) ص 247–290، وأيمن فؤاد سيد: وثائق الأزهر بعد الثورة؛ بمجلة **التفاهم العمانية**، م 40، 2013، ص ص 61–81.

ثالثاً: الالتزام بمنظومة الحريّات الأساسية في الفكر والرأي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعددية واحترام الأديان السماوية، واعتبار المواطنة مناط المسؤولية في المجتمع.

رابعاً: الاحترام التام لآداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار، وضرورة اجتناب التكفير والتخوين واستغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة والتنابذ والعداء بين المواطنين، مع اعتبار الحث على تجنب الفتنة الطائفية والدعوات العنصرية لأنها جريمة في حق الوطن. ووجوب اعتماد الحوار المتكافئ والاحترام المتبادل والتعويل عليهما في التعامل بين فئات الشعب المختلفة، من دون أية تفرقة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

خامساً: تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات الإنسانية، المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلامية والعربية، والمتسقة مع الخبرة الحضارية الطويلة للشعب المصري في عصوره المختلفة، وما قدمه من نماذج فائقة في التعايش السلمي ونشدان الخير للإنسانية كلها.

سادساً: الحرص التام على صيانة كرامة الأمة المِصرية والحفاظ على عزتها الوطنية، وتأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدُور العبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية من دون أية مُعوِّقات، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف أشكالها، من دون تسفيهٍ لثقافة الشعب أو تشويهٍ لتقاليده الأصلية، وكذلك الحرصُ التامُ على صيانة حرية التعبير والإبداع الفني والأدبي في إطار منظومة قيمنا الحضارية الثابتة.

سابعاً: اعتبار التعليم والبحث العلمي ودخول عصر المعرفة قاطرة التقدم الحضاري في مصر، وتكريس كل الجهود لتدارك ما فاتنا في هذه المجالات، وحشد طاقة المجتمع كلّه لمحو الأمية، واستثمار الثروة البشرية وتحقيق المشروعات المستقبلية الكبرى.

ثامناً: إعمال فقه الأولويات في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ومواجهة الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة، وبما يفجر طاقات المجتمع وإبداعاته في الجوانب الاقتصادية والبرامج الاجتماعية والثقافية والإعلامية، على

أن يأتـي ذلك على رأس الأولويات التي يتبناها شـعبنا في نهضته الراهنة، مع اعتبار الرعاية الصحية الحقيقية والجادة واجب الدولة تجاه كل المواطنين جميعاً.

تاسعاً: بناء علاقات مصر بأشقّائها العرب ومحيطها الإسلامي ودائرتها الإفريقية والعالميـة، ومناصـرة الحق الفلسـطيني، والحفاظ علـى اسـتقلال الإرادة المِصرية، واسـترجاع الـدور القيـادي التاريخـي علـى أسـاس التعاون علـى الخير المشـترك، وتحقيق مصلحة الشـعوب في إطار من الندّية والاسـتقلال التام، ومتابعة المشـاركة فـي الجهـد الإنسـاني النبيل لتقـدم البشـرية، والحفاظ علـى البيئة، وتحقيق السـلام العادل بين الأمم.

عاشـراً: تأييدُ مشـروع اسـتقلال مؤسسـة الأزهـر، وعـودة «هيئة كبـار العلماء» واختصاصهـا بترشـيح واختيـار شـيخ الأزهر، والعمـل على تجديد مناهـج التعليم الأزهري؛ ليسترد دوره الفكري الأصيل، وتأثيره العالمي في مختلف الأنحاء.

حـادي عشـر: اعتبـار الأزهر الشـريف هو الجهـة المختصـة التي يُرجـع إليها في شـؤون الإسـلام وعلومه وتراثه واجتهاداتـه الفقهية والفكريـة الحديثة، مع عدم مصـادرة حـق الجميع في إبـداء الرأي متـى تحققت فيه الشـروط العلميـة اللازمة، وبشرط الالتزام بآداب الحوار، و احترام ما توافق عليه علماء الأمة.

ب– وثيقة الربيع العربي ومساندة حركات التحرر العربي (31 أكتوبر 2011)

جـاء إصـدار هـذه الوثيقة مـن أجل دَعْـم إرادة الشـعوب في تحقيق الشـورى والعدالة والحرية وحقوق الإنسـان وخاطبت الحكام والرؤسـاء بضرورة الاسـتجابة لمطالب شـعوبهم. وقال شيخ الأزهر في أعقاب الجلسات التي ناقشت الوثيقة: «إن مواجهـة أي احتجاج وطني سـلمي بالقوة والعنف المُسَـلَّح وإراقة دمـاء المواطنين المسالمين هو بمثابة نقضٍ لميثاق الحكم بين الأمة وحكامها، ويُسْقِط شرعية السلطة ويُهْدِرُ حَقَّها في الاسـتمرار بالتراضي، فإذا تمادَت السـلطة في «طغيانها» واستهانت بإراقـة دمـاء المواطنيـن الأبرياء حفاظاً على بقائها غير المشـروع– علـى الرغم من إرادة الشـعوب– أصبحت السـلطة مُدانـةً بجرائم تلوّث صفحاتهـا، وأصبح من حق الشعوب المقهورة أن تعمل على عَزْل الحكام المتسلِّطين ومحاسبتهم».

بنود الوثيقة:

أولاً: تعتمدُ شرعية السلطة الحاكمة من الوجهة الدينية والدستورية على رضا الشعوب، واختيارها الحرّ، من خلال اقتراع عَلنيٍّ يَتمُّ في نزاهة وشفافية ديمقراطية، باعتباره البديل العصري المنظِّم لما سبقت به تقاليد البَيْعَة الإسلامية الرشيدة، وطبقاً لتطوُّر نُظُم الحكم وإجراءاته في الدولة الحديثة والمعاصرة،وما استقرَّ عليه العُرف الدستوري من توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والفصل الحاسم بينه، ومن ضبط وسائل الرقابة والمساءلة والمحاسبة، **بحيث تكون الأمة هي مصدر السلطات جميعاً، ومانحة الشرعية وسالبتها عند الضرورة**. وقد دَرَجَ كثيرٌ من الحكام على تعزيز سلطتهم المطلقة مُتشبِّثينَ بفهم مبتور للآية القرآنية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ...﴾ (سورة النساء: 59) متجاهلين سِيَاقَها الواضح الصريح في قوله تعالى قبل ذلك في الآية التي تسبق هذه الآية مباشرة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ...﴾ (سورة النساء: 58) مما يجعل الإخلال بشروط أمانة الحكم وعدم إقامة العدل فيه مُسَوِّغاً شرعياً لمطالبة الشعوب حكامهم بإقامة العدل، ومقاومة الظلم والاستبداد، ومن قال من فقهائنا بوجوب الصبر على المتغلب المستبد من الحكام حرصاً على سلامة الأمة من الفوضى والهرْج والمرْج– قد أجاز في الوقت نفسه عزل المستبد الظالم إذا تحققت القدرة على ذلك وانتفى احتمال الضرر والإضرار بسلامة الأُمة ومجتمعاتها.

ثانياً: عندما يرتفع صوت المعارضة الوطنية الشعبية والاحتجاج السِّلمي، الذي هو حقٌّ أصيلٌ للشعوب لتقويم الحكّام وترشيدهم، ثم لا يستجيب الحكّام لنداء شعوبهم، ولا يُبادرونَ بالإصلاحات المطلوبة؛ بل يُمْعِنونَ في تجاهل المطالب الوطنية المشروعة التي تنادي بالحرية والعدالة والإنصاف، فإنّ هؤلاء المعارضين الوطنيين لا يُعَدُّون من قبيل البُغاة أبداً، وإنما البُغاة هم الذين تحدَّدت أوصافُهم فِقهياً بامتلاك الشَّوكة والانعزال عن الأمَّة ورفع الأسلحة في مواجهة مخالفيهم، والإفساد في الأرض بالقوة. أما الحركات الوطنية السلمية المعارضة فهي من صميم حقوق الإنسان في الإسلام التي أكّدَتْها سائر المواثيق الدولية؛ بل هي واجب المواطنين لإصلاح مجتمعهم وتقويم حُكامهم، والاستجابة لها واجبٌ على الحكّام

وأهل السلطة دونَ مُراوغةٍ أو عنادٍ.

ثالثاً: تُعَدُّ مواجهة أيّ احتجاج وطني سِلميّ بالقوة والعُنفِ المسلَّح، وإراقة دماء المواطنين المسالمين، نقضاً لميثاق الحكْم بين الأمّة وحكّامها، ويُسقِطُ شرعية السلطة، ويهدر حقَّها في الاستمرار بالتَّراضِي فإذا تمادت السلطة في طُغيانها، وركبت مركب الظلم والبغي والعدوان واستهانت بإراقة دماء المواطنين الأبرياء، حفاظاً على بقائها غير المشروع – وعلى الرغم من إرادة شعوبها– أصبحت السلطة مدانة بجرائم تُلَوِّثُ صفحاتها، وأصبح من حق الشعوب المقهورة أن تعمل على عزل الحكام المتسلطين وعلى محاسبتهم، بل تغييرالنظام بأكمله، مهما كانت المعاذير من حرص على الاستقرار أو مواجهة الفِتَن والمؤامرات، **فانتهاكُ حرمة الدم المعصوم هو الخطُّ الفاصل بين شرعية الحكم وسقوطه في الإثم والعدوان.** وعلى الجيوش المنظّمة – في أوطاننا كلِّها – في هذه الأحوال أن تلتزم بواجباتها الدستورية في حماية الأوطان من الخارج، ولا تتحوّل إلى أدواتٍ للقمع وإرهاب المواطنين وسفك دمائهم: فإنه: ﴿... مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ (سورة المائدة: 32).

رابعاً: يَتعيَّن على قوى الثورة والتجديد والإصلاح أن تبتعد كليّاً عن كل ما يؤدي إلى إراقة الدماء، وعن الاستقواء بالقوى الخارجية أيّاً كان مصدرها، ومهما كانت الذرائع والتعليلات التي تتدخل بها في شؤون دولهم وأوطانهم، وإلا كانوا بُغاةً خارجين على أمتهم وعلى شرعية دولهم. ووجب على السلطة حينئذٍ أن تردهم إلى وحدة الصف الوطني الذي هو أُولى الفرائض وأوجب الواجبات. وعلى قوى الثورة والتجديد أن تتَّحد في سبيل تحقيق حُلُمِها في العدل والحرية، وأن تتفادى النزعات الطائفية أو العرقية أو المذهبية أو الدينية، حِفاظاً على نسيجها الوطني، واحتراماً لحقوق المواطنة، وحَشداً لجميع الطاقات من أجل تحوّل ديمقراطي يتمُّ لصالح الجميع، في إطار من التوافق والانسجام الوطني، ويهدف لبناء المستقبل على أساسٍ من المساواة والعدل، وبحيث لا تتحوَّلُ الثورة إلى مغانم طائفية أو مذهبية، أو إثارة للحساسيات الدينية؛ بل يتعيّن على الثوار والمجدِّدين والمصلِحِين الحفاظ على مؤسسات دولهم، وعدم إهدار ثرواتها، أو التفريط لصلاح المتربِّصينَ

، وتفادي الوقوع في شـرك الخلافات والمنافسـات، والاسـتقواء بالقوىالطامعة في أوطانهم أو استنزاف خيراتها.

خامساً: بناءً على هذه المبادئ الإسلامية والدستورية، المعبِّرة عن جوهر الوَعيِ الحضـاريّ؛ فإن علماء الأزهر وقـادة الفكر والثقافة يُعْلنـونَ مناصرتهم التَّامة لإرادة الشـعوب العربية في التجديد والإصلاح ومجتمع الحرية والعدالة الاجتماعية **والتي انتصرت في تونس ومصر وليبيا، ولا تزال محتدمة في سورية واليمن، ويدينون آلات القمع الوحشـية التي تُحاول إطفاء جذوتها، ويُهيبون بالمجتمعين العربي والإسلامي** أن يتخذا مبادرات حاسمة وفعّالة لتأمين نجاحها بأقلِّ قدْرٍ من الخسائر، تأكيداً لحقِّ الشـعوب المطلق في اختيـار الحُكّام، وواجبها فـي تقويمهم مَنعاً للطُّغيان والفسـاد والاسـتغلال، فشـرعية أية سُـلطةٍ مرهونة بـإرادة الشَـعب، وحقّ المعارضـة الوطنية السـلمية غير المسلحة مكفولٌ في التشريع الإسلامي في وجوب رفع الضَّرر، فضلاً عن كونه من صميم حقوق الإنسان في المواثيق الدولية جميعاً.

سادسـاً: يُناشـدُ علمـاء الأزهـر والمثقفـون المشـاركون لهـم النظـم العربيـة والإسـلامية الحاكمـة الحـرص علـى المبـادرة إلـى تحقيـق الإصـلاح السياسـي والاجتماعـي والدسـتوري طَوْعاً، والبَدْء في خطوات التحـوُّل الديمقراطي، فصحوةُ الشـعوب المضطهدة قادمة لا محالة، وليس بوسـع حاكمٍ الآن أن يحجب عن شعبه شـمس الحريـة، ومن العـار أن تظلَّ المنطقـة العربية وبعض الدول الإسـلامية قابعةً من دون سائر بلاد العالم في دائرة التخلف والقهر والطغيان، وأن يُنسب ذلك ظُلماً وزوراً إلـى الإسـلام وثقافته البريئة من هـذا البُهتان، كما يتعين علـى هذه الدول أن تشـرع علـى الفور في الأخذ بأسـباب النهضة العلمية والتقـدم التكنولوجي والإنتاج المعرفـي، واسـتثمار طاقاتهـا البشـرية وثرواتها الطبيعيـة خدمة لمواطنيهـا، وتحقيقاً لسعادة البشرية كلِّها.

جـ. بيان الأزهر والمثقفين عن منظومة الحريات الأساسية (8 يناير 2012)

صدر هذا البيانُ في يناير سنة 2012م وأشار في ديباجته إلى أنَّ ثورات التحرير التي اجتاحت مؤخراً قسـماً من البلاد العربية رَفَعَت سَـقْفَ الحريات وأذكت روح النهضـة الشـاملة لدى مختلف الفئات، وبالتالي فقد تطلَّـع المصريون والأمة العربية

والإسلامية إلى علماء الأمة ومفكريها المثقفين كي يحرِّروا العلاقة بين المبادئ الكلِّية للشريعة الإسلامية السمحاء ومنظومة الحريات الأساسية التي أجمعت عليها المواثيقُ الدولية وأسْفَرَت عنها التجربةُ الحضاريةُ للشعب المصري تأصيلاً لأسُسها وتأكيداً لثوابتها وتحديداً لشروطها التي تحمي حركة التطور وتفتح آفاق المستقبل.

وحدَّدَ البيانُ هذه الحريات الأساسية في أربع: حرية العقيدة، وحرية البحث العلمي، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الإبداع الفني. وعَدَّ البيان حُرية الرأي والتعبير أُمَّ الحريات كلّها.

وأشارَ البيانُ كذلك إلى أنَّ إقرار جُملة من المبادئ والضوابط الحاكمة لها في ضوء اللحظة التاريخية الراهنة لا يتأتى على الوَجه الأكمل إلا إذا تضافر الخطابُ الديني المُستنير مع الخطاب الثقافي الرشيد ليَنْدرجا معاً في نسق مُستقبَلي مُثْمِر يُوحِّدُ بينهما في الأهداف والغايات التي يتوافقُ عليها الجميع، ويحافظ في الوقت نفسه على جوهر التوافُق المجتمعي ويرعى الصالح العامّ في مرحلة التحوُّل الديمقراطي؛ حتى تنتقل الأمةُ إلى بناء موسَّساتها الدستورية بسلامٍ واعتِدال.

أولاً: حرية العقيدة:

اعتبر البيانُ حرية العقيدة وما يرتبطُ بها من حق المواطنة الكاملة للجميع القائم على المساواة التامة في الحقوق والواجبات حَجَر الزاوية في البناء المجتمعي الحديث، وهي حريةٌ كفلتها الأصولُ الدستورية والنصوصُ الدينية القطعية، يقول تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ...﴾ (سورة البقرة: 256)، ويقول: ﴿...فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ...﴾ (سورة الكهف: 29)، مما يترتَّبُ عليه تجريمُ أي مَظْهَر للإكراه في الدين أو الاضطِهاد أو التمييز بسببه، فلكلِّ فردٍ في المجتمع أن يعتنق من المبادئ ما شاء من دون أن يُنقِص ذلك من أهليّته باعتباره مواطناً حُرّاً.

ولما كان الوطن العربي مهبطَ الوحي السماوي وحاضن الأديان فهو أشدُّ التزاماً برعاية قداسَتِها واحترام شعائرها وصيانة حقوق الأفراد في الإيمان بحريةٍ وكرامة. وهو الأمرُ الذي يترتَّب عليه التسليم بمشروعية التعدُّد ورعاية حقِّ الاختلاف ووجوب مراعاة كل مواطن مشاعر الآخرين والمساواة الكاملة بينهم علىأساسٍ

متين من المواطنة والشراكة وتكافؤ الفُرَص في جميع الحقوق والواجبات، ويترتَّب عليه كذلك رفض نزعات الإقصاء والتكفير وإدانة عقائِد الآخرين أو التفتيش في ضمائرهم بناءً على ما استقرّ من نُظُم دستورية وعلى ما استقرَّ بين علماء المسلمين من تقاليد سَمحة قررتها الشريعة.

ثانياً: حرية البحث العلمي:

جاء تَبَنِّي حرية البحث العلمي إحقاقاً للحق ودفعاً للشبُهات عن الإسلام وليضع حدّاً لمُهاترات شتَّى. فقد آن الأوان ليدخُل المصريون والعرب والمسلمون ساحة المنافسة العلمية والحضارية. وإذا كان التفكير في عُمُومِه فريضةً إسلاميةً في مختلف المعارف والفنون، كما يقول المجتهدون، فإنَّ البحث العلمي النَّظَري والتجريبي هو أداة هذا الفكر. وأهم شروطه أن تمتلك المؤسَّساتُ البحثية والعلماءُ المتخصِّصون حريةً أكاديميةً تامةً في إجراء التجارب وافتراض الاحتمالات واختبارها بالمعايير الدقيقة وأنْ تمتلكَ الخيالَ الخَلاَّق والخبرة الكفيلة بالوصول إلى نتائج جديدة تُضاف للمعرفة الإنسانية لا يحدّها في ذلك سوى أخلاقيات العِلْم وضرورات إنتاجه.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير:

اعتبر البيانُ حرية الرأي أمّ الحريات كلّها، والتي لا يمكن أن تتجلَّى إلا بالتعبير عنه بمختلفِ الوسائل من كتابةٍ وخطابةٍ وإنتاجٍ فني وتواصُلٍ رَقَمي، وهي في الوقت نفسه إحدى مظاهِر الحريات الاجتماعية التي تتجاوز الأفراد لتشمل غيرهم في تكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، كما تشمل حرية الصحافة والإعلام المسموع والمرئي والرقمي وحرية الحصول على المعلومات اللازمة لإبداء الرأي، ومن ثم في جوهر الحريات العامة.

ولا بد أن تكون مكفولةً بالنصوص الدستورية لتسمو على القوانين العادية القابلة للتغيير. واستشهدَ البيانُ للتدليل على ذلك بتوسيع المحكمة الدستورية العليا في مصر لمفهوم حرية التعبير كي يشمل النقد البَنَّاء، ولو كان حادّ العبارة، ونَصَّت على أنه «لا يجوزُ أن تكون حرية التعبير في القضايا العامة مُقيَّدة بعَدَم التجاوز؛ بل يتعيَّن التسامُح فيها» مع ضرورة التَّنبيه إلى وجوب احترام المُعتقدات والشَّعائر

الدينية وعَدَم المساس بها؛ لما في ذلك من خطورة على النسيج الاجتماعي والأمن القومي، بحيث لا يحق لأحدٍ أن يُثيرَ الفِتَن الطائفية باسم حرية التعبير.

واتفقَ الحاضرون كذلك على أنَّ حرية الرأي والتعبير هي المَظْهَر الحقيقي للديمقراطية ودعوا إلى تنشئة الأجيال الجديدة وتربيتها على ثقافة الحرية وحق الاختلاف واحترام الآخرين، وأهابوا بالعاملين في مجال الخطاب الديني والإعلامي مراعاة هذا البُعْدِ المهم في ممارساتهم، وتَوَخِّي الحِكْمَة في تكوين رأي عام يَتَّسِم بالتَّسامُح وسَعَة الأُفُق ويحتكم للحِوار ونَبْذِ التَّعَصُّب.

رابعاً: حرية الإبداع الأدبي والفني:

بما أنّ الآداب والفنون تستهدفُ في جملتها تنمية الوعي بالواقع وتنشيط الخيال وترقية الإحساس الجمالي وتثقيف الحواس الإنسانية وتوسيع مداركها وتعميق خبرة الإنسان بالحياة والمجتمع، كما تقوم بنَقْدِ هذا المجتمع أحياناً والحلم بما هو أرقى وأفضل منه، وكلُّها وظائف سامية تؤدي في حقيقة الأمر إلى إثراء اللغة والثقافة وتنشيط الخيال وتنمية الفكر، وتلتقي في جوهرها مع الأهداف العليا للأديان السماوية، فالواجبُ تشجيعها ودعمها، مع الأخذ في الاعتبار أنّ القاعدة الأساسية التي تحكم حدود حرية الإبداع هي قابلية المجتمع من ناحية وقدرته على استيعاب عناصر التراث والتجديد في الإبداع الأدبي والفني من ناحية أخرى، مع الاحتكام لرأي الخبراء والنُّقاد والعارفين بهذه الفنون وعَدَم التعرُّض لها ما لم تمسّ المشاعر الدينية أو تؤذي القيم المجتمعية المستقرة.

د. وثيقة الأزهر الشريف لنبذ العنف (31 يناير 2013)

وقد صدرت بشكلٍ عاجلٍ بسبب تصاعد درجات العنف في مصر وسورية وغيرهما. وقد نصّت على: حق الإنسان في الحياة، وحرمة الدماء والممتلكات العامة والخاصة – والتفرقة الحاسمة بين العمل السياسي والعمل التخريبي – وواجبات الدولة في حماية أمن المواطنين – ونبذ العنف بكافة أشكاله وإدانة التحريض على العنف أو تسويغه – والالتزام بالوسائل السلمية في العمل الوطني العام – والالتزام بأسلوب الحوار بين أطراف الجماعة الوطنية – وحماية النسيج الوطني الواحد من الفتن الطائفية المصنوعة والحقيقية – وحماية كيان الدولة المصرية والدول العربية الأخرى.

هـ. وثيقة الأزهر لحقوق المرأة:

هـذه الوثيقة كانـت أكثر الوثائق الخمـس إثارةً للجدل وما صدرت رسـمياً إلا قبل ستة أشهر. وجاء الإعلانُ عن تأجيل صُدورها في البداية لحاجة مجمع البحوث الإسـلامية لمزيدٍ من الوقت لدراسـتها، إلا أنّ الملامَحَ الأوليـة لها حظيت بترحيبٍ وحفاوةٍ بين الناشطات النِسويّات والعاملات في مجال حقوق المرأة.

وتأتي أهمية الوثيقة من أنها أعِدَّت بمُبادرةٍ مُخلِصةٍ من الأزهر الشريف لتكون سَـنداً للمرأة المِصرية في معركتِها ضدّ من يستخدمون الدين للحطِّ من مكانة المرأة وتقليصِ دورِها والانقِضاضِ على مُكْتسباتها.

وتنطلق الوثيقةُ من عِدَّة مبادئ أهمّها: الرفض التام لتسـييس القضايا المجتمعية أو استغلال المرأة في الصراع السياسي بين القوى المختلفة، لذلك تدعو الوثيقةُ في ديباجتها إلى ضرورة الانطلاق في معالجة قضايا الأسـرة من الاحتياجات الحقيقية، ومن المعارف العلمية والدينية الحديثة والدراسـات الميدانية الاجتماعية، والحرص علـى أن تكون التشـريعاتُ الخاصَّةُ بالمرأة ذات صبغَـة اجتماعية توافقية تراحمية لا صراعية، والاتجاه إلى مُشـاركة المـرأة في المجالات العامّة ومسـاواتِها في الكرامة والقُدرات الإنسـانية وتجريم اختِزالها في الوظائف الجَسَـدِيَّة، وتأكيد القِيَم الوسطية المعتدلة المميّزة للثقافة المِصرية والثقافة الأسـرية المُنبَثقة منها والبعيدة عن التشدُّد والانغلاق الثقافي والديني، والذي يؤثِّر سـلبياً على منظومة العلاقات الأسرية وعلى اختيارات الأسرَة الاجتماعية الحياتية، ويعوق التنمية والتغيير الاجتماعي السليم.

لذلـك فقد هاجَم مُثَقَّفون مصريون وقيادات إنسـائية أثناء مناقشـة الوثيقة التيار الدينـي واتهمـوه بمحاولة انتقاص حقوق المرأة، وأشـاروا إلـى أنّ احترام المرأة لم يسُـد في الفكر العربي الإسـلامي إلا لحَظَات قليلة، هي التي علا فيها صوتُ التيار العقلانـي وسَـمَحَ فيه الحاكـمُ ببعض الديمقراطيـة التي أدَّت إلـى الانفتاح العقلاني على النصوص الدينية ونُظِر فيها للمرأة كشريكٍ للرَّجُل. وعلى ذلك فإنّ هناك علاقة وثيقـة بين الاسـتبداد والتطرُّف الديني المتمثِّل في الفكر الدينـي الاتِّباعي المُتَعَصِّب الذي لم ينقطِع إلا في الفترات التي غلب عليها التنوير ابتداءً من الخديوي إسماعيل؛ حيث بدأت الكتابات الأُولى عن حقوق المرأة، وبالتالي فلم يكن قاسـم أمين– كما يشـيعُ بيـن النـاس أولَ من تحـدَّث عن حريـة المرأة؛ حيـث كتبت المـرأة المصرية

والشامية قبل ذلك عن حقوقها خلال القرن التاسع عشر.

وأخذت حركةُ تحرير المرأة في الصعود بعد ذلك مع صعود الفِكر الديمقراطي في مصر على نحوٍ غير مسبوق، إلى الدرجة التي دفعت هُدَى شعراوي والكثير من السيدات منهن صفية زغلول لخلع النقابِ التقليدي والإسفار عن وجوههن، واستمرَّت هذه الحركة إلى نهاية أربعينيات القرن العشرين، ومع قيام ثورة يوليو سنة 1952م وَجَدَت دَعْماً من الرئيس جمال عبد الناصر الذي رفض طَلَباً للإخوان المسلمين بدَعوَة النساء المصريات للحجاب.

كما أنّ الجامعات المِصرية لم تعرف حجاب المرأة حتى سبعينيات القرن العشرين، ومن يتابع تسجيلات حفلات أم كلثوم في هذه الفترة يستطيع أن يلحظ ذلك بوضوح.

وكانت بنود الوثيقة الأكثر جدلاً هي ما يتعلقُ بالأعراف والتقاليد، التي تختلفُ بين صعيد مصر والوجْه البحري، وكذلك ما يتعلَّقُ بالحجاب؛ لأنَّ الوثيقة جعلته بين الأمور الاختيارية للمرأة. كما نصَّت على أن يكون الطلاقُ بالتراضي بين الزوجين، وهو ما رفَضَه أعضاءُ مجمع البحوث الإسلامية مشيرين إلى أنّ التراضي لا يكون إلا في الخُلْع فقط.

واختلف أعضاءُ المجتمع كذلك حول البنود المتعلقة بالطفل فيما يخُصُّ الحضانة والرؤية وهي البنود التي أدَّت إلى خِلافٍ حادّ بين الأزهر والمجلس القومي للمرأة.

ثانياً: مؤسسة الأزهر والإصلاح الديني(*)

تعمّدتُ أن أعرض الوثائق الخمس التي صدرت عن الأزهر بين عامي 2011 و 2014. لأُشير إلى عدة أمور. **أول تلك الأمور** أنّ هذه البيانات والوثائق ما كان صدورُها عادياً حتى عن مؤسسة دينية بروتستانتية في زمن لاهوت التحرير! فهي

(*) تختلف التقديرات بشأن حجم دور الأزهر في الأعوام القادمة. قارن بأحمد محمود السيد: مستقبل الأزهر بعد الثورات العربية (2013)، وعمار علي حسن: الإصلاح السياسي في الأزهر قبل الثورة وبعدها (2013)، ورضوان السيد: المؤسسات الدينية، وهل يشكل الأزهر نموذجاً؛ في: أزمنة التغيير، الدين والدولة والإسلام السياسي(2014)، ص ص 247–290.

مشبعةٌ بالروح الإصلاحي والنهضوي من جهة، وبروح التقليد العريق الذي لا يهتزُّ ولا يخشى اتخاذ الموقف الجريء مهما كانت المحاذير. ومستندُهُ في ذلك رؤيةٌ منفتحةٌ للعالم، ومعرفةٌ عميقةٌ بفقه العيش المتعدد في عالم الإسلام، ووعيٌ عميقٌ بخطر الجمود في الدين، والطغيان في السلطة، والانشقاقات باسم الإسلام. **وثاني تلك الأمور**: الاستعداد للإفادة من حركة الإصلاح ومنجزاتها وقد ذكر شيوخها في بيان «مستقبل مصر» أنّ المصلحين هم الشيخ حسن بن محمد العطّار (1766م–1835م) ورفاعة رافع الطهطاوي (1801م–1873م) ومحمد عبده (1849م–1905م) ومحمد مصطفى المراغي (1881م– 1945م) ومحمد عبد الله دراز (1894م– 1958م) ومحمود شلتوت (1893م– 1963م). وإذا عرفنا أنه كانت قد مضت أربعة عقودٍ على سطوة الأصوليات التي نشرت أجواء إدانةٍ وتكفير بحقّ هذه الشخصيات بالذات؛ فإننا ندرك وعي الأزهر أنّ حِراك شبان 25 يناير ما كان تصحيحاً لمسار الدولة المصرية فقط؛ بل هو ضربةٌ أيضاً للأُصوليات المنتشرة والمستولية على الملفّ الإسلامي. **وثالث تلك الأمور** استعداد الأزهر المتحمّس للإصلاح والنهوض. وما كان ذلك بادياً في أوساطه، لأنه كان واقعاً بين الأنظمة والأُصوليين. وهكذا فإنّ حركات التغيير ما فتحت أفقاً للدولة الوطنية العربية لإنقاذ ذاتها؛ بل فتحت باباً أيضاً للمؤسسات الدينية للخروج من الاستتباع واختراقات الإحيائيات والأُصوليات والجهاديات. **ورابع تلك الأمور**: الانفتاح في الوقت نفسه على فقه العيش العربي– الإسلامي، وعلى العالم تطلّباً للفهم والتفاهم والمشاركة. فلا قطيعة مع العالم كما يريد الأُصوليون، ولا خضوع لعولمياته كما يريد النيوليبراليون.

وخامس تلك الأمور: اتخاذ التلاقي والتلاؤم بين التقليد العريق والتأويل المتجدد، منهجاً للرؤية والتصدي للمشكلات. فالإجماعاتُ تعبيرٌ عن التجربة التاريخية. والدخول في إشكاليات المعاصرة ومشكلاتها تأويلٌ أو قراءةٌ توليديةٌ وتواصُلٌ بين التقاليد والمستجدات.

إنّ هذا كلَّه لا يعني أنه ما عادت هناك قضايا كبرى تستدعي المعالجات والبدائل بين الدين والدولة، وبداخل الإسلام والمؤسسة الدينية، وبين المسلمين والعالم. وإنما المعنيُّ أنّ حركات التغيير أتاحت فتحاً للآفاق المسدودة، وللحيويات المجهضة. وقد تعمدتُ إظهار الإشكاليات التي ما تزال تحفُّ قضية المرأة وحرياتها

في الوثيقة الخامسة الخاصة بذلك.

والواقع أنّ لدى أهل الدين والعلم والمرجعيات ثلاث مشكلات توهم كأنما هي موروثةٌ من التقليد (كما ظنّ المثقفون العرب على مدى العقود الماضية)؛ بينما هي تنتمي في الحقيقة إلى زمن الانسدادات السلطوية والأُصولية: **مسألة المؤسسة الدينية – ومسألة التحويلات المفهومية – ومسألة الخيارات المتاحة في الزمن الجديد.**

أعلنت المؤسسة الدينية السنيّة عن ظهورها في الخلاف مع المأمون العباسي بشأن مسألة خَلْق القرآن. وكانت وجهة نظر زعيم الاتجاه السني أحمد بن حنبل (164–241هـ) أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنّ الطاعة لأمير المؤمنين في الشأن السياسي وإدارة الدولة، إنما لا علاقة له بتحديد العقيدة بل الأمر في ذلك لأهل العلم والفقه والحديث. وبعد تجاذُباتٍ استمرّت قرناً، استقرّ الرأي على «تقسيم العمل» بين أهل الدولة وأهل الدين، فساد إنسجامٌ تاريخيٌّ طويلٌ مع استمرار التجاذُب في مسائل على أطراف المجالين. وبلغ التنسيقُ ذروته أيام المماليك (660–922هـ) ثم أيام العثمانيين (925–1300هـ). ففي أيام المماليك جرى الاعتراف بالمذاهب الفقهية الأربعة. وفي أيام العثمانيين ظهر منصب «شيخ الإسلام» الذي ساد النظام الديني كله في ظلّ السلطان. لكنّ المؤسسة الدينية السنيّة ما كانت مقدّسةً في أي عصرٍ من عصورها، ولا من خلال القيام بأي مهمّةٍ من مهمّاتِها في العبادات والقضاء والأوقاف والتعليم والفتوى والإرشاد العام. بل كانت مؤسسةً مفتوحةً وذات اختصاص، وتعتمد الكفاءة، وتنتمي للدولة التي تتناولُ معها التأييد؛ لأنّ مهمات الدولة كانت «حراسة الدين وسياسة الدنيا». إنّ هذا الترتيب التاريخي الطويل، تعرّض كله للاهتزاز عندما ظهر الاستعمار الغربي على مسرح دار الإسلام في القرن الثامن عشر. ومع أنّ الهمَّ الأول كان الإصلاح السياسي لمواجهة الغزو الغربي؛ فإنّ الدعوة للإصلاح الديني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تضمّنت أوّل ما تضمّنت من جانب السلفيين والتجديديين: مكافحة التقليد(= المؤسسة الدينية) باعتبارها صارت رمزاً للجمود والابتداع والانحطاط وسدّ باب الاجتهاد! لقد قال الطرفان إنّ المؤسسة نفسَها ابتداعٌ إذ لا حاجة إليها وإلى تجربتها المنقضية، ولا بد من العودة للكتاب والسنة مباشرةً. وخلال خمسين

عاماً من النقد والنقض القاسي تحطّمت ثوابت المؤسسة أو بالأَحرى تحطّمت تقاليد المذاهب وانفتحت المؤسّسات على مقولات الإصلاحيين والسلفين معاً. وفي حين انخرَطت المؤسسات الباقية في حواشي الدول الوطنية الجديدة؛ بدأت الإحيائيات والأصوليات تملأُ الفراغ الذي خلَّفهُ تحطم التقليد. وما أمكن للإحيائيات تطوير سطوتَها في المؤسسات لامتناع أهل المؤسسة وأهل الدولة عليها؛ فدخلت في المجتمعات وابتدعت مناهج وبرامج لتربيةٍ جديدةٍ وعقائدياتٍ جديدة، تحفظ من التغريب ومن مستجدات الدولة الوطنية معاً. وهكذا ومع انتقال قيادة الدولة الوطنية إلى أيدي العسكريين والأمنيين، وصعود الإحيائيات والأصوليات في مواجهتهم؛ وقعت المؤسسات الدينية بين الاستتباع والاستنزاف. وقد بدا ذلك بوضوح قبل حركات التغيير وخلالها. فالسلفيون الجهاديون قاموا بقتل وزير الأوقاف المصري الشيخ محمد حسين الذهبي عام 1977. وحركة الجهاد السلفية قامت بقتل الرئيس أنور السادات عام 1981. وبعد الثورة اعتبر السلفيون الذين دخلوا في العملية السياسية أنه لا حاجة للأزهر كمرجعية دينية. أما الإخوان فقد أرادوا استتباع الأزهر واختراقه، وقضوا أكثر من عامٍ يتظاهرون من حول مشيخة الأزهر. أما بعد سقوط الرئيس محمد مرسي فقد ثار شبان الإخوان بالأزهر وأحرقوا بعض الكليّات. وهذا معنى حركة الأزهر بعد الثورة. فقد أراد الخروج من الاستتباع للنظام، واستعادة دوره في حماية الدين من استنزاف حركات الإسلام السياسي. فما عاد أحدٌ بعد الثورة– حتى من اليساريين والعلمانيين– يتساءل عن جدوى وجود وقوّة المؤسسة الدينية. فقد انفجرت الأصوليات في وجه الدول والمجتمعات، وصار الاهتمام بالمؤسسة الدينية جزءًا من جهود الدولة للحيلولة دون إدخال الدين في بطنها، وصونه من الانشقاقات والانفجارات. ومن هنا جاء ذلك النصّ ذو الدلالة في دستور العام 2013 عن الأزهر:

> الأزهر الشريف هيئةٌ إسلاميةٌ علميةٌ مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه. وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشئون الإسلامية. ويتولى مسؤولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم. وتلتزم الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه. وشيخ الأزهر مستقلٌ غير قابلٍ للعزل. وينظّم القانون طريقة اختياره من بين

أعضاء هيئة كبار العلماء.

إنّ الأزهر هو هيئةٌ مختصةٌ بالعلوم الدينية والشؤون الإسلامية. وباعتباره كذلك فهو مستقلٌ، وله دورٌ وطنيٌّ كبيرٌ بدا في بياناته. لكنْ ليس له دورٌ سياسيٌّ أو أنه ليس فاعلاً سياسياً. ففي تصريح لشيخ الأزهر أحمد الطيّب نقلته صحيفة الشرق الأوسط في 2014/ 2/ 8 قال: «ليس للأزهر دورٌ سياسي، ولم ولن يكونَ يوماً يطمح أن يقدِّم عالماً من علمائه أو شيخاً من شيوخ الأزهر ليكون والياً أو خليفةً أو حاكماً أو رئيساً أو غيره. ودلائل ذلك كثيرةٌ تاريخياً. فالأزهر يقود الثورات الوطنية، ثم يعود إلى أروقته، ومن ثمَّ لا يلعب دوراً سياسياً مطلقاً».

ولنمض بعد سؤال المؤسسة إلى سؤال **التحويلات المفهومية** التي أحدثت الانفجار بداخل الدين. فعبر خمسة عقودٍ وأكثر، وتحت وطأة الحرب الباردة، والصراع مع نظام الدولة الوطنية في العالمين العربي والإسلامي، اكتملت لدى الأُصوليين المسلمين من جماعات الإسلام السياسي والسلفيين الجدد أُطروحة الدولة الإسلامية التي لا بد منها لاستعادة الشرعية في **المجتمع والدولة بتطبيق الشريعة!** وفي حين نجح الأصوليون الشيعة في الوصول للسلطة وأقاموا نظاماً دينياً بإيران، ما نجح الأصوليون السنة في ذلك فانفجروا في جهادياتٍ ونضالاتٍ سياسية، حوَّلت الإسلام إلى مشكلةٍ عالمية. إنّ الواضح من التصريح السابق لشيخ الأزهر الحالي أنه لا يرى ما يراه الأصوليون بشأن وجود نظام سياسي في الإسلام معصوم أوغير معصوم وواجب التطبيق دينياً. لكنّ مقولة: «الإسلام دينٌ ودولةٌ»، وبعد خمسين أو ستين عاماً من التأويلات والتحويلات، صارت مثل «الحل الإسلامي» بديهية. وهذه المقولة وضعت الدين في مواجهة كل السلطات، وكل العالم؛ فهدَّدت الدين، وزعزعت المجتمعات. ولذلك فإنّ المؤسسات الدينية في الزمن الجديد، والتي تريد إخراج الدين من أتون الصراع على السلطة؛ يكون عليها إضافةً للقيام بوظائفها في العبادات والتعليم الديني والفتوى والإرشاد؛ أن تتصدى لعمليات تحويل المفاهيم وتحويرها، وأن تتصدى للحملات على التقليدالعريق، ولتحويلات الجهاد وعلاقات الدولة بالدين وقدسية الخلافة والإمامة..إلخ. ففي التقليد الإسلامي السني أنّ السلطة مصلحة وتدبيروليست شأناً اعتقادياً. ومن

الواضح أنّ المهمّة ليست خاصةً بالمؤسسات الدينية؛ بل تقتضي نهوضاً فكرياً عاماً يتجاوز ذلك الرُكام الضخم من البحوث والدراسات عن تطبيق الشريعة كأنها قانون. والشريعة هي الدين، والدين ليس قانوناً ولا يمكن أن يكون. وهذه المهمة جليلةٌ وصعبةٌ. فلو تأملنا المشهد من حولنا، لوجدْنا أنّ الدول والمجتمعات تتفتت وتسقط بفعل ثلاثة عوامل، اثنان منها دينيان: الخلافة التي صارت ركناً من أركان الدين، والإمامة الإيرانية الهاجمة باسم تشيّع ولاية الفقيه على العرب والمسلمين، والهجمات الدولية التي تناضل القاعدة وأبناءها وأحفادها! فهل بوسع المؤسسات الدينية أن تنهض للقيام بمهمة تسكين الدين وتأمينه وإنقاذه من أهوال النزاع على الدولة والمجال الاستراتيجي والاستنزاف الذاتي؟ إذ من الواضح أنّ الداعشيات والقاعديات من قبل ومن بعد إنما كانت وما تزال انشقاقاتٍ في ديننا، تضرّنا أكثر بكثير مما تضرّ من تتصورهم أعداءَها!

ولنختم بسؤال **الخيارات المُتاحة**. أرى أنّ حركات التغيير العربية حررت فيما حررت المؤسسات الدينية من قبضة السلطات، واستنزافات الإسلاميين. وقد تلقّف الأزهر هذه الواقعة ونهض للقيام بالمهامّ التي ما كان بوسعه القيام بها من قبل. وبياناتُه ووثائقه دليلٌ على ذلك. ودليلٌ آخر هو العلاقة المتجدّدة التي أقامها بالكنيسة القبطية. وها هو يدعو لمؤتمرٍ كبيرٍ وتشاوريٍّ في مسائل مهمة مثل التطرف الديني، والعلاقات الإسلامية– المسيحية، والنزاع السني– الشيعي. بيد أنّ الأزهر الذي بقيت بنيتُه سليمة، لا يُقارَنُ أو لا تُقارَنُ به المؤسسات الدينية الأخرى في العالمين العربي والإسلامي، والتي حطمتها السلطات، أوحطّمها الأُصوليون بحجة مصارعة التقليد والابتداع. ثم إنّ الأزهر أيضاً وأيضاً وعندما نقرأ مجلّته الشهرية، ونشراتِه الأُخرى، نلاحظ الحاجة إلى عملٍ كبيرٍ وكثير في مجالات التجديد الفكري والديني والتربوي والتعليمي. فالخروج من الأصوليات كلّها بعد هذه التحويرات المفهومية الجاذبة والخادعة، ليس بالأمر السهل. والمشكلات التي أثيرت بشأن إعلان أوبيان حرية المرأة إشارة لا تخطئها العينُ على ذلك. لقد انفتح المجال، وتضاءلت الشكوك والهواجس. لكننا محتاجون إلى استعداداتٍ كثيرةٍ يتطلبها النهوض الكبير.